الأمم المتحدة

A/AC.257/25

الجمعية العامة

Distr.: General
18 September 2001
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية
الدورة الثالثة المستأنفة
١٥-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١
البند ٣ من جدول الأعمال
إعداد نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

مشروع نتائج أعده الميسّر

أولا - نحو عولمة جامعة شاملة وعادلة

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات، المجتمعين في مونتري، بالمكسيك، في يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، نتعهد بالعمل معا لكي نضمن مساندة النظم المالية والتجارية العالمية الكاملة للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لجميع شعوب العالم. وغايتنا هي تحقيق عولمة جامعة شاملة وعادلة.

٢ - ونعترف بأن التصدي لعمليات الاستقطاب المتزايد بين الموسرين والمعدمين هو أبرز التحديات الأخلاقية والإنسانية في عصرنا. لكن مواجهة هذا التحدي هي أيضا مسألة تتعلق بالمصالح الشخصية المستنيرة. ويجب أن تعمل اقتصادات العولمة لصالحنا جميعا وإلا فلن تكون في صالح أحد في النهاية. وهذه نتيجة حتمية للاعتماد المتبادل بين البلدان، ففي عالمنا هذا، سرعان ما يشكل فقر طرف ما ويأسه مشكلة لطرف آخر.

٣ - وسنحشد، بصفتنا قادة، القوى من خلال تعددية متينة للأطراف لكي نكفل تمويلا دائما وكافيا لتنمية مستدامة وتراعي الفروق بين الجنسين ويكون الأفراد محور اهتمامها في جميع بقاع العالم. وستكون تعبئة الموارد المالية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية التي تحظى بموافقة أطراف متعددة، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1] الخطوة الأولى التي تكفل أن يصبح القرن الحادي والعشرين قرن التنمية للجميع.

٤ - ونحن، إذ نضع هذا الهدف نصب أعيننا، نتعهد بدعم مبادئ الإدارة الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

١ - العدالة: إصلاح أوجه الخلل والتفاوت في توزيع تكاليف وأرباح النظام الاقتصادي الدولي الحالي.

٢ - التضامن: تلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان أو الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة.

031001 021001 01-54096 (A)
0154096

٣ - المسؤولية المشتركة: تشجيع إمدادات المنافع العالمية العامة، ومنع الإجراءات الوطنية، لا سيما القرارات الاقتصادية الداخلية، التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على البلدان الأخرى.

٤ - بُعد النظر: كفالة وجود توازن كاف بين تلبية الاحتياجات الملحة قصيرة الأجل والاهتمام بمتطلبات التنمية الطويلة الأجل، من خلال جملة أمور منها اتخاذ إجراءات وقائية مناسبة تقلل من مخاطر الأزمات المالية.

٥ - المشاركة: ضمان مشاركة أعضاء المجتمع الدولي جميعا، لا سيما البلدان النامية، في اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع المعايير على المستوى العالمي.

٦ - الملكية: الاعتراف بتنوع الظروف الوطنية والإقليمية والثقافات واحترام استقلالية السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية الوطنية.

٧ - الشراكة: تشجيع جميع الأطراف المعنية، العامة والخاصة، على اتخاذ إجراءات وطنية وإقليمية ودولية تعزز بعضها بعضا في مجال دعم تمويل التنمية.

٥ - واستنادا إلى هذه المبادئ، نتعهد بدعم قدرة الأمم على ممارسة الزعامة وتعزيز التعاون للتحقق من أن العولمة تخدم التنمية البشرية وأن فوائدها تعم جميع الشعوب.

ثانيا - مواجهة تحديات تمويل التنمية: الإجراءات الرئيسية

٦ - ستكون نقطة انطلاقنا هي الاعتراف بأن كل بلد عليه مسؤولية أولية إزاء تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، لا تكفي السياسات الداخلية وحدها. ولإصلاح أوجه الخلل والتفاوت الدولية التي لا يمكن تحملها، يجب أن تكون جهود التنمية الوطنية مدعومة من بيئة دولية تساعد على تحقيقها. وتحتاج الاقتصادات التي تنحو نحو العولمة بإطراد لأن نتبع نهجا متماسكا وكليا إزاء التحديات الوطنية والدولية والمنتظمة المتعلقة بتمويل التنمية.

تعبئة الموارد المالية الداخلية من أجل التنمية

٧ - توفر الموارد الداخلية أساسا للتنمية الذاتية. وفي إطار سعينا المشترك نحو تحقيق النمو والعدالة، يتمثل أحد التحديات المهمة في تهيئة الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة مدخرات داخلية كافية للحفاظ على مستويات ملائمة من الاستثمارات الإنتاجية والاستثمارات في مجال التنمية البشرية. وهذه البيئة الداخلية المؤاتية ليست حيوية لتعبئة الموارد الداخلية فحسب، وإنما أيضا لجذب الاستثمارات والمساعدات الدولية واستخدامها بفعالية.

٨ - وتحقيقا لهذه الغاية سنعمد إلى:

- مضاعفة الجهود من أجل تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، عن طريق جملة أمور منها، تكثيف مكافحة الفساد وتعزيز السياسات وأطر العمل التنظيمية التي تدعم قطاعا نشطا وفعالا للأعمال، والترويج في الوقت نفسه لتوزيع منصف للدخل، وتمكين النساء وحماية حقوق العمال والبيئة؛

- اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتشغيل

واستقرار الأسعار وحسابات خارجية متوازنة بصورة مستدامة؛

- تعزيز النظام الضريبي وأطر العمل الضريبية المتوسطة الأجل والنظم الضريبية العادلة والفعالة والإدارة الحكيمة لديون القطاع العام؛

- كفالة توفير استثمارات مستدامة لبرامج التعليم والصحة والتغذية والضمان الاجتماعي، التي تقدم رعاية خاصة للأطفال وتراعي الفروق بين الجنسين وتشمل القطاع الريفي والمجتمعات المحرومة بأكملها؛

- تعزيز القطاع المالي الداخلي - وفي هذا الصدد، تعطى الأولوية لما يلي:

  - التنفيذ التدريجي للمعايير المالية التي تم الاتفاق عليها بشكل جماعي، بعد مواءمتها للتقاليد المؤسسية المحلية ومرحلة التطور التي تم بلوغها؛

  - تطوير أسواق رأس المال والصكوك المالية لتشجيع المدخرات وتوفير قروض طويلة الأجل بفعالية للجميع؛

  - القروض الصغيرة والقروض المقدمة للمشروعات، الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى ضم القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي؛

  - الصكوك المالية التي تقلل تكاليف تمويل تحويلات العمال المهاجرين وتشجع على استثمارها في مشروعات ذات أثر إنمائي عالي؛

  - نظم المعاشات التي تعزز دورها المزدوج كوسيلة من وسائل الحماية الاجتماعية للمسنين وكمصدر للمدخرات.

٩ - ومن أجل توفير الدعم اللازم لتلك الجهود، سنبحث بشكل جماعي عن سبل لما يلي:

- تعزيز حوار السياسات والتنسيق بين الأنداد على المستويين دون الإقليمي والإقليمي بشأن السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتنمية؛

- تعزيز المساعدات التقنية من أجل بناء القدرات، في جملة مجالات منها المالية العامة والإدارة، وتحليلات الميزانية التي تراعي الفروق بين الجنسين، وتطوير القطاع المالي، وإدارة القروض، وأيضا في البنية الأساسية للإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية وإدارتها؛

- تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان والفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة، لا سيما بلدان أفريقيا، وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية.

١٠ - وستناقش أيضا بشكل عاجل، تحت رعاية الأمم المتحدة، اتفاقية شاملة لمكافحة الفساد، تشمل التعاون من أجل القضاء على عمليات غسل الأموال والصفقات غير المشروعة وإعادة الأموال التي نقلت بشكل غير مشروع إلى موطنها الأصلي.

تعبئة الموارد الخاصة اللازمة للتنمية على الصعيد الدولي

١١ - تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها من التدفقات المالية الخاصة عنصرا مكملا حيويا لجهود التنمية الوطنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، لا سيما في مجال تعزيز نقل التكنولوجيا، وإعطاء دفعة للإنتاجية ككل، وللقدرة التنافسية والقدرة على تنظيم

المشاريع. ويصبح أحد التحديات الرئيسية هو اجتذاب هذه التدفقات إلى عدد أكبر من البلدان، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المنخفض، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

١٢ - وندعو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمؤسسات الإنمائية إلى تعزيز مساندتها للجهود الوطنية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، إذا طُلب منها ذلك، في المجالات ذات الأولوية كأطر العمل المتعلقة بالسياسات والأطر التنظيمية، والحكم المشترك، وسياسة المنافسة.

١٣ - ونطلب إلى الأمين العام البحث عن السبل الممكنة، بمساعدة أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، عن طريق اتفاقيات الاستثمار، بين أمور أخرى.

١٤ - ونتعهد بتنفيذ الإجراءات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد أكبر من البلدان النامية، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. وتشمل مثل هذه التدابير إزالة القيود الداخلية المصطنعة والتيسيرات الضريبية في البلدان الصناعية التي يمكن أن تمنع أو تعرقل الاستثمار في البلدان النامية.

١٥ - وندعو المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية إلى مضاعفة جهودها لمساندة الاستثمارات الخاصة في تطوير الهياكل الأساسية وغيرها من المجالات ذات الأولوية في البلدان النامية، مثل مشروعات الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية اللازمة لسد الفجوة في التكنولوجيا الرقمية. على أن تشمل هذه المساندة تعزيز آليات ائتمان التصدير والضمانات في حالة حدوث مخاطر والتمويل المشترك وتشجيع التدفقات الخاصة الطويلة الأجل لدعم المشروعات دون الإقليمية والإقليمية ذات التأثير الإنمائي العالي.

١٦ - ونحث قطاع الأعمال على النظر ليس في الآثار المالية لمشاريعه فحسب وإنما أيضا في الآثار الاجتماعية والبيئية ونشجع منظمات المجتمع المدني على المساعدة في كفالة الاهتمام الكافي بهذه الجوانب. ونطلب في هذا الشأن إلى مجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، من خلال أنشطتها المتعلقة بالقطاع الخاص أن تعزز الاستثمارات التي تراعي البعدين الاجتماعي والبيئي وتشجع تحلي الشركات بسلوك المواطنة الجيد.

١٧ - ولضمان تدفق الأموال على نحو قوي ويمكن التنبؤ به، إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة الانتقال، يلزم أيضا وجود نظام مالي دولي مستقر. ونطلب إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تعزيز دعمها لتطوير أطر تنظيمية ملائمة على نحو يساعد على استمرار التدفقات الخاصة بدرجة كافية - ومستقرة بالقدر الكافي - على تلك البلدان، من خلال أمور منها ما يلي:

- اتخاذ تدابير في بلدان المنشأ والمقصد لزيادة شفافية التدفقات المالية واحتواء التقلبات الشديدة التي يمكن أن تصيب تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والعمليات التجارية عالية الاستدانة، بما في ذلك الاتجار في العملة؛
- اتخاذ إجراءات تكفل تنفيذ عمليات تحرير حسابات رأس المال على نحو منظم وتدريجي ومتسلسل بشكل جيد؛
- اتخاذ ضمانات للتحقق من أن اتفاقية بازل الجديدة المتعلقة برؤوس الأموال لا تؤدي إلى زيادة دورة الإقراض في البنوك، ولا تجعل القروض البنكية مكلفة على نحو يمنع تلك البلدان من الحصول عليها؛

- اتخاذ تدابير لتحسين التقييم المستقل للمخاطر، اعتمادا على إجراءات شفافة وعلى معايير اقتصادية معلنة بشكل صريح.

التجارة العالمية بوصفها محركا للنمو والتنمية

١٨ - يمكن أن يسهم تحرير التجارة في تحقيق التنمية بدرجة كبيرة في العالم أجمع، مما يعود بالفائدة على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وإن كانت الحواجز والإعانات التجارية في البلدان المتقدمة النمو تفرض حاليا تكاليف على البلدان النامية تتجاوز بكثير التدفقات المالية. ويتعين إلغاء هذه الحواجز والإعانات. ونحن نعترف بالحاجة إلى كفالة نظام تجاري مفتوح ومنصف ويستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به ولا يقوم على التمييز ومتعدد الأطراف، الأمر الذي سيعود قطعا بالفائدة على جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة الانتقال، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

١٩ - ويجب ألا يستتبع رفع الحواجز التجارية فرض حواجز جديدة - حتى لو كان الدافع وراء تلك الحواجز الجديدة محمودا. ويجب إيلاء الاهتمام المناسب لمسائل العمالة والبيئة، لكنها يجب أن تعامل كأهداف مستقلة، من خلال المؤسسات والمنتديات ذات الصلة، بحيث يتسنى تعزيز الجهود الرامية إلى تحرير التجارة وتحسين مواصفات العمالة والمعايير البيئية على نحو متبادل.

٢٠ - ونتعهد بتعزيز الجهود المبذولة حتى الآن للتحقق من أن التجارة العالمية تدعم أهداف التنمية، عن طريق جملة أمور منها ضمان التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات الصادرة عن البلدان الصناعية في جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف، وعن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تهدف إلى:

- تعزيز القواعد والنظم التي تحكم منظمة التجارة العالمية، لمنع وقوع تجاوزات على نحو يضر بالبلدان النامية، مثل اتخاذ تدابير لمكافحة الإغراق أو وضع معايير تقنية مبالغ فيها ضد صادراتها؛
- تحرير التجارة بالنسبة للمنتجات الزراعية، والإلغاء التام للإعانات المقدمة للنواتج والصادرات في البلدان المتقدمة؛
- تخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية التي تؤثر على صادرات البلدان النامية، وإلغاء التصاعد في التعريفات الجمركية التي تثني البلدان النامية عن تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة؛
- إلغاء الحواجز التجارية التي تفرضها الدول المتقدمة على الصناعة، وخاصة الصناعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة مثل صناعات النسيج والملابس؛
- إعادة النظر في موضوع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة؛ بغية تشجيع توفر أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بالتنمية دون التأثير بلا داع على الحوافز التي تشجع على التجديد والاهتمام بصفة خاصة بالمتطلبات الصحية للبلدان النامية.

٢١ - ويمكن أن تقوم عمليات التعاون والاندماج الإقليمي ودون الإقليمي بدور أساسي في تشجيع التجارة والتنمية على المستوى العالمي، عن طريق تحسين القدرة التنافسية وتنويع الصادرات. ونتعهد أيضا بتعزيز دور الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية ومناطق التجارة الحرة بوصفها حجر الزاوية في بناء نظام أفضل للتجارة العالمية.

٢٢ - ومن أجل تسريع الجهود الرامية إلى كفالة دخول صادرات الدول النامية دخولا كاملا إلى جميع الأسواق، بدون أي استثناء سوى الأسلحة، نطلب إلى جميع البلدان الصناعية، التي لم تفعل ذلك بعد، أن تتخذ إجراءات فورية

لصالح أقل البلدان نموا، ولدعم المبادرة الأفريقية الجديدة وجهود التنمية في جميع البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

٢٣ - كما تطلب إلى المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف ابتكار سبل ووسائل تكفل استقرار عائدات التصدير في البلدان النامية التي ما زالت تعتمد بشدة على صادرات السلع، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، عن طريق جملة أمور منها إحياء وتحسين نظام مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي، وإقامة آليات مناسبة متعددة الأطراف لإدارة مخاطر السلع الأساسية وضمان الحصول على التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

٢٤ - ونطلب أيضا إلى المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية تعزيز دعمها، بالموارد الإضافية، لجهود البلدان النامية، بما فيها البلدان ذات الدخل المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، من أجل إزالة المعوقات المتعلقة بجانب العرض، وتحسين هياكلها التجارية الأساسية، وتنويع القدرات التصديرية، وتعزيز مشاركتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والفرص التجارية وآلية تسوية المنازعات.

زيادة التعاون المالي الإنمائي الدولي

تنشيط المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٥ - تلعب المساعدة الإنمائية الرسمية دورا أساسيا باعتبارها تكمل مصادر التمويل الأخرى لتنمية البلدان النامية ولا سيما في حالة البلدان المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية حيث لا تزال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل القسط الأعظم من التمويل الخارجي. ونؤكد ضرورة زيادة التدفقات زيادة كبيرة لتحقيق المستوى السنوي ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل المحلي للبلدان المصنعة المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية للمساهمة مساهمة تكفي لتكميل الجهود الإنمائية الوطنية للبلدان النامية. وينبغي المسارعة على سبيل الأولوية القصوى بمضاعفة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وهو الشرط المطلوب كحد أدنى لتحقيق الأهداف الإنمائية المتعددة الأطراف المتفق عليها.

٢٦ - ونثني على البلدان المانحة التي يبلغ أو يتجاوز ما تقدمه من تبرعات في شكل مساعدة إنمائية رسمية النسبة المستهدفة ٠,٧ في المائة إلى إجمالي ناتجها المحلي، ونحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها .

٢٧ - ولتنشيط الدعم السياسي اللازم لتعبئة المزيد من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، نطلب إلى الأمين العام أن يطلق حملة عالمية للإعلام والدعوة بشأن أهداف الألفية يشارك فيها على نحو نشيط جميع أصحاب المصلحة وبخاصة المجتمع المدني والمنظمات المحبة للغير. وينبغي أن تكون حملة ترمي إلى زيادة وعي الجمهور في البلدان النامية بضرورة المسارعة بزيادة المساعدة الإنمائية الدولية باعتبار ذلك ضربا من الاستثمار الذي لا بد منه لبناء عالم أكثر أمانا للجميع. كما ينبغي أن تركز الحملة على الأهداف الوسيطة المبينة في سياق تنفيذ أهداف الألفية.

٢٨ - ولتحسين مشاركة البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية، كمجموعة، في إقامة شراكات لتعزيز فعالية المعونة المقدمة لدعم استراتيجياتها التي تمسك فيها بزمام الأمور بنفسها، ندعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى استكشاف سبل ووسائل لتسهيل التنسيق فيما بين البلدان المتلقية للمعونة ليتسنى لها القيام مقام الجهة المخاطبة للجنة المساعدة الإنمائية الرسمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي بحيث تصبح بذلك شريكا كاملا في المناقشات المتعلقة بالسياسة العالمية العامة لتقديم المعونة.

٢٩ - وندعو المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية إلى القيام بما يلي:

- منح الأولوية في تقديم مساعدتها إلى الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية التي تضعها البلدان المتلقية وتمسك فيها بزمام الأمور بنفسها.
- تجنب أي قيود مثقلة من قبيل المساعدة المشروطة
- زيادة منح التسهيلات في تمويل التنمية عن طريق جملة أمور منها زيادة الاستعانة بالمنح والقيام في نفس الوقت بكفالة جميع الموارد الإضافية للحيلولة دون وقوع العبء المالي على البلدان النامية أو تآكل قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الإقراض؛
- القيام على وجه السرعة بإنجاز برنامج كبير لمواءمة السياسات والإجراءات التنفيذية للحد من تكاليف المعاملات وجعل عملية صرف الأموال أكثر مرونة؛
- وضع مقترحات لإعطاء البلدان المتلقية دورا أكبر في تصميم برامج المساعدة التقنية وفي تقرير أوجه استخدام الموارد المتاحة لهذه الأغراض، بما في ذلك من خلال آليات يراد بها اختيار الجهات المزودة اختيارا مرنا خاليا من أي قيود؛
- تعميق جهودها لتعزيز التعاون الثلاثي كأداة تنفيذ ، وذلك من خلال آليات محددة لدعم المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون جنوب - جنوب.

٣٠ - ولتمويل الأهداف المذكورة أعلاه، ندعو البلدان المانحة إلى أن تقدم على نحو متزايد مساعدتها من خلال آليات جماعية مشتركة قوامها الالتزام تجاه البعض وتعتمد على استراتيجيات إنمائية تمسك فيها البلدان المتلقية بزمام الأمور. وكخطوة أولى، ينبغي للمانحين أن ينظروا في إمكانية القيام حالا بتطبيق هذا النهج الجماعي المشترك في دعم المبادرة الأفريقية الجديدة في إطار جدول زمني يمتد إلى ما بين خمسة و عشرة أعوام دعما لجميع البلدان المنخفضة الدخل، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية.

زيادة تمويل المنافع العالمية العامة

٣١ - نسلم بالحاجة إلى زيادة تعزيز توفير المنافع العالمية العامة على سبيل مكافحة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وحماية البيئة والاستقرار المالي وتسخير المعارف لأغراض التنمية. ولما كان توفير القدر الكافي من المنافع العالمية العامة يخدم الجميع، نؤيد عدم تمويلها على حساب المساعدة الإنمائية وإنما من موارد إضافية.

٣٢ - وتوخيا للشفافية والفعالية، نؤيد أيضا أن يتأتى تمويل هذه المنافع على نحو مطرد من الميزانيات ذات الصلة للوزارات القطاعية أو الوكالات الوطنية وأن يتأتى ذلك عند الاقتضاء ومتى كان مجديا، من آليات عالمية متعددة الأطراف متفق عليها. ولتمويل هذا الهدف، نطلب إلى البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يقوما معا ، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المهمين، بصياغة مقترحات لإقامة نظام مزدوج للمحاسبة للتفريق بين المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بالأغراض الإنمائية الوطنية الأولية والمساعدة المقدمة لتمويل المنافع العالمية العامة بما في ذلك المساعدة التقنية لبناء القدرات.

٣٣ - وندعو المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية أن تساهم في تعزيز تعاون القطاع الخاص في توفير المنافع العالمية العامة بما في ذلك من خلال تحديد إجراءات منح الأولوية لهذه المنافع وهو ما يتطلب بذل جهد متضافر في مجالي التنسيق وتعبئة الموارد، والاستعانة بالتمويل العام

لخدمة المنافع العالمية العامة كقوة دافعة للحصول على تبرعات من القطاع الخاص.

تعزيز أعمال الصيرفة الإنمائية المتعددة الأطراف

٣٤ - لا تزال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تضطلع بدور أساسي في خدمة متطلبات تمويل البلدان النامية بما فيها البلدان المتوسطة الدخل فضلا عن البلدان المارة اقتصاداتها بفترة الانتقال. وعلينا أن نزيد من الموارد الطويلة المدى التي توضع تحت تصرف النظام المالي العالمي، بما في ذلك المؤسسات والصناديق الإقليمية ودون الإقليمية للسماح لها بأن تمول على نحو كاف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديين الطويل والمتوسط، والمساعدة التقنية لبناء القدرات والسياسات الاقتصادية الكلية الحائلة دون تواتر فترات الركود بصورة دورية، وتمويل مخططات الحماية الاجتماعية.

المصادر الابتكارية لتمويل التنمية تمويلا متعدد الأطراف

٣٥ - نسلم أيضا بضرورة استكشاف مصادر ابتكارية لتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة الإنسانية والمنافع العالمية العامة تمويلا متعدد الأطراف.

٣٦ - وسنبحث فيما سنبحث من إمكانات أخرى، مدى استصواب وجدوى وضع رسوم على الكربون ورسوم على المعاملات النقدية واستئناف إصدار حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي فضلا عن تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص دعما للتنمية واحتمال تعزيز دور مؤسسات من قبيل الدور الخيرية. وسنمنح في هذا الصدد الاعتبار الواجب لنتائج الدراسة الدقيقة التي طلب الأمين العام إجراءها للنظر في المصادر الابتكارية المحتملة للتمويل المتعدد الأطراف.

التمويل المستدام للديون

٣٧ - يمثل التمويل المستدام للديون خيارا هاما للبلدان لتعبئة الموارد لاستثمارها في القطاعين الخاص والعام. ومن مصلحة الجميع تجنب أوجه التباين الجسيمة بين احتياجات التمويل والقدرة على إعادة الدفع، وحلول آجال سداد القروض، فضلا عن أعباء الديون المفرطة التي تحول موارد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة الانتقال، من الاستثمارات الإنتاجية الرئيسية وتحد من قدرة الحكومات على تمويل النفقات الأساسية ذات الأولوية. ومن الأهمية بمكان وضع تدابير وقائية وطنية ودولية بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية لتجنب تراكم ديون القطاعين الخاص والعام للبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى حدود يصعب عليها فيها تحملها.

٣٨ - ونحن إذ نلاحظ أهمية توفير الاستدامة المالية للبلدان النامية المثقلة إلى أبعد حد بالديون، نرحب بالمبادرات الثنائية التي اتخذها حكومات عديدة للحد من الديون المعلقة وندعو إلى اتخاذ مبادرات أخرى في هذا الصدد، ثنائية ومتعددة الأطراف.

٣٩ - وتتيح مبادرة إسعاف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون موارد إضافية تذهب إلى التنمية ولكن هناك حاجة للحد من دين هذه البلدان إلى مستويات يمكن تحملها. وندعو البلدان المصنعة إلى أن تسارع بتوفير الموارد اللازمة لإنفاذ المبادرة إنفاذا كاملا من خلال موارد محض إضافية وفي إطار ترتيبات تراعي على نحو كامل أوجه التماثل فيما بين الجهات الدائنة والمسؤوليات الواقعة على كل جهة من هذه الجهات المميزة حسب خصائص كل مسؤوليات من هذه المسؤولية.

٤٠ - وبالتأسيس على الخبرة المكتسبة من مبادرة إسعاف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نطلب أيضا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يقترحا خطوات أخرى لتعزيز

المبادرة بما يجعل فوائدها ذات مرامي أبعد وذلك، اعتمادا على المعايير التالية:

- تقييم القدرة على تحمل الديون وفقا لقدرة كل بلد على تعبئة الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها على أساس متعدد الأطراف؛
- التزام البلدان المصنعة بتوفير موارد محض إضافية مما يحول دون وقوع العبء المالي على كاهل البلدان النامية.

٤١ - وندعو كذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى أن يقترحا إجراءات عليا تخفف بصورة فورية شاملة من دين البلدان المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية أمام الكوارث والمعدلات الشديدة للتبادل التجاري وصدمات حساب رأس المال.

معالجة المسائل المتصلة بالنظم

٤٢ - نسلم بالحاجة الماسة إلى زيادة وضوح واتساق نظام النقد الدولي والنظامين الدوليين المالي والتجاري دعما للتنمية. ولهذا الغرض، نؤكد أهمية إصلاح الهياكل المالية الدولية وتحسين الحكم العالمي وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة.

إصلاح الهياكل المالية الدولية

٤٣ - إن ما أحرز من تقدم في إصلاح الهياكل المالية الدولية لا يرتقي، على أهميته، إلى مستوى التغييرات اللازمة لتأمين الدعم الكافي للتنمية وحماية اضعف البلدان والفئات الاجتماعية من آثار الأزمات.

٤٤ - فلزيادة تعزيز الاستقرار العالمي للاقتصاد الكلي والحد من تقلب أسعار صرف معظم العملات باعتبار ذلك من العناصر الأساسية لبيئة يتحقق فيها للبلدان النامية مزيد من تدفقات مالية قابلة للتنبؤ بها، ندعو إلى تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان المصنعة الرائدة.

٤٥ - وينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ولا سيما صندوق النقد الدولي، أن تعطي الأولوية العليا لمنع الأزمات وتعزيز أسس الاستقرار المالي الدولي. وفي هذا الصدد، ندعو الصندوق والأجهزة الإقليمية ذات الصلة إلى تعميق الجهود لتحسين الرقابة على جميع الاقتصادات ولا سيما اقتصادات البلدان المصنعة الرئيسية التي لها تأثير كبير في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي العالميين، ودعم الكشف المبكر لأوجه الضعف الخارجية، وذلك باستخدام نظم للإنذار المبكر مصممة على نحو جيد. وندعو أيضا صندوق النقد الدولي أن يواصل مساهمته في تقييم الدور الذي قد تلعبه الضوابط على التدفقات المحتملة من رؤوس الأموال الوافدة والخارجة في منع الأزمات وإدارة الأزمات.

٤٦ - وندعو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تحترم سبل الإصلاح التي تضعها البلدان لأنفسها كلما قدمت إليها أي مشورة بشأن السياسات أو دعم لبرامج لتكييف الهياكل أو لتنفيذ مدونات ومعايير متفق عليها على أساس متعدد الأطراف، وأن تولَي الاهتمام الواجب إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وقدراتها على التنفيذ كيما تتحقق بذلك لفائدة سكان هذه البلدان أفضل النتائج في مجالي النمو والتنمية بما في ذلك تمكينهم من فرص العمل والحماية الاجتماعية.

٤٧ - ونؤكد ضرورة كفالة أن يكون للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف من الموارد ما يكفيها لكي تمول في الحالات الطارئة البلدان المتأثرة من الأزمات المالية، أو التي قد تسرى إليها عدوى هذه الأزمات، بأموال تقدمها إليها في الوقت المناسب وبشروط ميسرة، بما في ذلك من خلال إصدارات مؤقتة لحقوق السحب الخاصة وخطوط ائتمانية

احتياطية أكثر قدرة على استباق الأحداث. ونؤكد في هذا الصدد أيضا ضرورة تعزيز الدور المثبِّت للاستقرار وصناديق الاحتياط الإقليمية ودون الإقليمية وترتيبات المقايضة وآلية التعاون المماثلة.

٤٨ - ولزيادة تعزيز تقاسم الأعباء ومنع المخاطر التي تحبط المعنويات، ندعو المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف إلى أن تؤيد بوضع قواعد مسبقة أوضح فيما يتعلق بتوزيع تكلفة تسويات حل الأزمات توزيعا عادلا فيما بين القطاعين العام والخاص وفيما بين الدائنين والمدينين والمستثمرين. وتشمل آليات مثل تلك التسويات اتخاذ إجراءات جماعية عالمية لحَمَلة الأسهم وتجميد الديون في الظروف الحرجة والوساطة والتحكيم الطوعيين.

تحسين الحكم العالمي

٤٩ - تتصل العديد من المسائل الواقعة في صميم تمويل التنمية، بالحكم الاقتصادي العالمي وأوجه قصوره. وللتعبير على نحو أفضل عن تزايد الترابط وتعزيز المشروعية ينبغي للحكم الاقتصادي العالمي أن يتغيِّر في مجالين: توسيع القاعدة المعتمد عليها في اتخاذ القرارات بشأن المسائل المشمولة باهتمام عالمي وسد الثغرات التنظيمية. ولإيجاد القيادة السياسية، فضلا عن تكميل وتوطيد أوجه التقدم في هذين المجالين، يجب تعزيز دور الأمم المتحدة.

٥٠ - زيادة إعمال مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات. نؤيد المبدأ القائل بأن جميع أعضاء المجتمع الدولي يقومون بدور هام في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي وضع القواعد. ونرى في هذا الصدد، أن من الأساسي توسيع وتعزيز نسبة تمثيل ومشاركة البلدان النامية في جميع الأجهزة العالمية وصناع القرارات الاقتصادية ووضع القواعد لتأمين سلامة ومشروعية الاتفاقات وإنفاذها إنفاذا فعالا ويتسم بالكفاءة.

ونرى كذلك أن من الأهمية بمكان، زيادة التشاور مع المجتمع المدني والقطاع التجاري في هذه الجهود.

٥١ - وينبغي لجميع التجمعات والمنتديات المخصصة التي ينقصها التمثيل العالمي ولكنها تقدم في الواقع توصيات عليا لها انعكاسات عالمية، أن تتخذ خطوات حاسمة لتعزيز عمل وتأييد مقررات المؤسسات المتعددة الأطراف ذات القاعدة التمثيلية الأوسع الولايات حكومية دولية المحددة بوضوح والواسعة النطاق ولا سيما فيما يتعلق بما يصدر عن الأمم المتحدة من إرشادات بشأن المسائل الإنمائية والاقتصادية الدولية.

٥٢ - ونشجع جميع المؤسسات والمنتديات الدولية لصنع السياسات على أن تعمق جهودها لتصبح أكثر خضوعا للمساءلة وأقدر على الاستجابة وأكثر تفتحا على شواغل الجمهور، ونشجعه كذلك على أن تعيد النظر في تكوينها وآلياتها الاستشارية لتأمين مشاركة البلدان النامية على نحو أكمل وأوسع.

٥٣- وكخطوات أولى لزيادة إعمال مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل العالمية، نشجع على أن تتخذ الإجراءات التالية في إطار ولايات وقدرات المؤسسات والمنتديات المعنية:

- **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**: المواظبة على استكشاف سبل ووسائل تعزيز دور البلدان النامية في اتخاذ القرارات والأجهزة التداولية مع مراعاة الثقل الاقتصادي والديمغرافي الحقيقي لهذه البلدان، فضلا عن الحاجة إلى جعل صوت البلدان منخفضة الدخل مسموعا بقدر أكبر؛
- **منظمة التجارة العالمية**: التأكد من أي فريق توجيهي يطلب إليه تسهيل الإجماع يخضع لشرطين اثنين: (أ) الإبقاء على قاعدة اتخاذ القرارات

بالإجماع و (ب) التمثيل الكامل لعضوية منظمة التجارة العالمية اعتمادا على معايير واضحة وبسيطة وموضوعية؛

- **مصرف التسويات الدولية ولجان بازل ومنتدى الاستقرار المالي**: زيادة الجهود التي تبذلها على المستوى الإقليمي في مجالي الاتصال بالبلدان النامية وتقديم المشورة إليها، وإعادة النظر في عضويتها بما يتيح المشاركة الكافية للبلدان النامية؛
- **الأفرقة المخصصة كالفريق G-20**: تعزيز عمل وتأييد قرارات المؤسسات المتعددة الأطراف ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن توسيع عضويتها لإفساح المجال أمام زيادة عدد البلدان النامية المشاركة فيها؛
- **الأفرقة المخصصة كالفريق G-8 والفريق G-15**: تعزيز عمل وتأييد قرارات المؤسسات المتعددة الأطراف ولا سيما منظومة الأمم المتحدة.

٥٤- سد الثغرات التنظيمية. عملا بما فيه تحقيق العدالة والزيادة في النمو الاقتصادي العالمي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، هناك حاجة إلى معالجة عدة ثغرات في الحكم العالمي. ولهذا الغرض، علينا القيام بما يلي:

- العمل على نحو نشط على تحقيق مستوى أعلى في تنسيق المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف مما يعبئ جميع أصحاب المصلحة المعنيين والقطاع العام دعما لزيادة توفير المنافع العالمية العامة؛
- تعزيز منظمة التجارة العالمية بما في ذلك زيادة تركيزها على الأولويات الإنمائية والارتقاء بعلاقتها المؤسسية مع الأمم المتحدة إلى مستوى مماثل للمستوى القائم فعلا بينها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة؛
- تزويد منظمة العمل الدولية بأدوات تعزيز معاييرها المتفق عليها؛
- تعزيز التعاون الدولي بالاستفادة الجماعية على النحو الأمثل من فوائد حركة العمل عبر الحدود الوطنية بما في ذلك استكشاف فوائد الاتفاق الدولي المتعلق بحركة الأشخاص الطبيعيين؛
- النظر بعناية، في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، في سبل تنسيق مؤسسات حفظ البيئة المتعددة الأطراف دعما للنمو والتنمية المتكافئة؛
- تعزيز تنسيق المؤسسات الإنمائية والمالية لزيادة إدماج المسائل الجنسانية على نحو أكثر حسما في السياسات الاقتصادية والإنمائية؛
- القيام، بما في ذلك من خلال شبكة عالمية لسلطات جباية الرسوم، باستكشاف الفوائد المحتملة والتصميم الأمثل لمنظمة دولية لجباية الرسوم أو غير ذلك من منتديات التعاون المتعلق بجباية الرسوم مع مراعاة الجهود السابقة في هذا الصدد، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة الانتقال؛
- تعزيز دور اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمصارف الإنمائية الإقليمية في تأييد إصلاح النظام المالي الدولي فضلا عن دعم ترتيبات الحوار بين النظر بشأن مسائل الاقتصاد الكلي والتنمية.

تعزيز دور الأمم المتحدة.

٥٥- كخطوة لابد منها لاستكمال وتعزيز هذه الخطوات، نولي الأولوية الأعلى إلى إعادة تنشيط عمل الأمم المتحدة باعتبارها دعامة أساسية لتعزيز التعاون الدولي تعميما لفوائد العولمة.

٥٦ - ونؤكد من جديد التزامنا بتمكين الجمعية العامة من الاضطلاع على نحو فعال بدورها المركزي المستمد من كونها الجهاز الرئيسي التداولي الصانع للسياسات والممثل للأمم المتحدة، ونؤكد التزامنا بزيادة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمساعدته على القيام بالدور المنوط به في ميثاق الأمم المتحدة.

٥٧ - ونلتزم أيضا بتأمين زيادة وضوح السياسات وتحسين التعاون فيما بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية فضلا عن الأجهزة المتعددة الأطراف. وهذا ما يتمثل في تحقيق نهج متضافر في توفير المنافع العالمية العامة وتوطيد نظام مالي دولي أكثر قوة واستقرارا يستجيب على نحو كامل لمتطلبات النمو والتنمية المتكافئة في جميع أنحاء العالم.

٥٨ - ولمعالجة أوجه عجز الحكم الاقتصادي العالمي معالجة حاسمة، نقرر البدء في إجراء مشاورات مفتوحة في إطار الجمعية العامة بدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لاستكشاف كيفية إقامة جهاز اقتصادي عالمي على أعلى مستوى سياسي يوضع تحت رعاية الأمم المتحدة. وسيتمثل دور هذا الجهاز، في تقديم إطار استراتيجي للسياسات الطويلة المدى لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين الوضوح في الأهداف العليا للمنظمات الدولية وتوفير قيادة سياسية لزيادة الوضوح والاتساق في نظام النقد الدولي والنظامين المالي والتجاري دعما للتنمية. وينبغي أن يكون هذا الجهاز كبيرا بما يكفي لأن يكون ممثلا وصغيرا بما يكفي أن يتسم بالكفاءة.

٥٩ - ولدعم مشاورات الجمعية العامة بشأن هذا الاقتراح، نطلب إلى الأمين العام أن يشجع على إجراء مناقشات عامة بشأن هذه المسألة وإقامة فريق من الوجهاء يعهد إليه باقتراح خيارات وتقديم توصيات. وينبغي أن تقدم نتائج تلك المشاورات في أقرب وقت ممكن في أجل أقصاه نهاية الدورة ٥٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثالثا - مواصلة العمل دون هوادة

٦٠ - سيتطلب بناء تحالف عالمي لتمويل التنمية بذل جهد لا هوادة فيه. ولذا، نتعهد بأن نظل ملتزمين بتأمين المتابعة والتنفيذ السليمين لما يتم التوصل إليه في هذا المؤتمر من اتفاقات والتزامات وبأن نواصل أيضا بحثنا الجماعي عن خطوات بناءة تعود علينا بالنفع المشترك.

٦١ - ولهذا الغرض، سنجتمع مرة ثانية في عام ٢٠٠٥ كمنتدى حكومي دولي مفتوح باب المشاركة في أعماله على أعلى مستوى للسلطات الاقتصادية، وذلك للقيام بالولايات التالية:

- تقييم التقدم في تنفيذ القرارات المتوصل إليها في هذا المؤتمر واتخاذ القرارات المناسبة بشأن أي إجراءات بشأنها؛
- مواصلة مد الجسور بين التنمية والتمويل والمداولات والمبادرات التجارية، داخل إطار جدول الأعمال الشامل، لهذا المؤتمر.

وينبغي أن يُعقد منتدى عام ٢٠٠٥ تحت رعاية الجمعية العامة وأن يُشرك في أعماله على نحو نشط جميع أصحاب المصلحة المرتبطين بمؤتمر عام ٢٠٠٢.

٦٢ - وسيواصل المنتدى عقد اجتماعاته كلما ارتئيت ضرورة ذلك ريثما تنقل مسؤولياته إلى الجهاز الاقتصادي العالمي المشار إليه في الفقرة ٥٨ أعلاه.

٦٣ - ولمواصلة إنجاز الأعمال التحضيرية للمنتدى، والجهاز الذي سيخلفه، قررنا أيضا ما يلي:

- إقامة آلية للعمل الفني المشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية تركز على دعم التنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمر. وستؤسس الترتيبات على الخبرات المستمدة في ضوء الحوار السنوي بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز وفي ضوء غير ذلك من مناسبات تبادل الآراء المكملة لهذا الحوار؛
- دعوة الأمين العام إلى أن يقدم - بمعاونة من أمانات المؤسسات الرئيسية لأصحاب المصلحة المعنيين - كل ما يلزم من دعم لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات المتوصل إليها في هذا المؤتمر.

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.